

22 أكتوبر 2015

من وزير المالية  
إلى

1966

**الموضوع:** حول التخفيض في رأس المال وطرح الخسائر المؤجلة  
**المرجع:** مكتوبكم الوارد بتاريخ 05 أكتوبر 2015

لقد ذكرتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنّ شركة خفية الاسم سجّلت بصفة منفردة وبحسابين مختلفين ضمن أموالها الذاتية لسنة 2014 كلّ من خسائرها العادية وبالباغة 6 م د واستهلاكاتها المؤجلة وبالباغة 3 م د. هذا وبينتم أنّ الشركة المذكورة تعترم التخفيض في رأس مالها عن طريق استيعاب خسائرها المتأتية من الاستغلال فحسب. فطلبتكم التأكيد على أنّ عملية الاستيعاب المذكورة ليس لها أيّ تأثير على حق الشركة في طرح الاستهلاكات المؤجلة وأنّ الشركة يمكنها اعتماد ترتيب الطرح المنصوص عليه بالتشريع الجبائي الجاري به العمل.

جواباً، يشرفني إعلامكم أنّ استيعاب الاستهلاكات المؤجلة بالتخفيض في رأس مال الشركة المسجلة للخسارة يفقدها صبغتها لتكتسي صبغة خسائر استغلال عادية تكون تبعا لذلك قابلة للطرح في حدود الأجل المضبوطة بالتشريع الجبائي الجاري به العمل والخاصّ بخسائر الاستغلال أي خلال الفترة المتبقية من الخمس سنوات. وعلى هذا الأساس وإذا اقتصر التخفيض في رأس المال على استيعاب خسائر الاستغلال، فإنّ الخسائر المتأتية من الاستهلاكات المؤجلة تبقى قابلة للطرح كليا ودون تحديد في الزمن وتبقى خسائر الاستغلال التي تمّ استيعابها بالتخفيض في رأس المال قابلة للطرح خلال المدّة المتبقية من الخمس سنوات.

ويمكن اعتماد ترتيب الطرح المنصوص عليه بالفصل 48 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات حيث يتمّ طرح خسائر الاستغلال أولاً ثم استهلاكات السنة المعنية ثم الاستهلاكات المؤجلة.

وتفضلوا، سيدي فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

عن وزير المالية وبتفويض منه

المدير العام للدراسات

والتشريع الجبائي

الإمضاء: حبيبة جراد اللواهي